

جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص. ب : 2979 - فاكس 2325462

هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت

<http://www.syrieneconomy.com>

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

دمشق 2009/2/3 _ 2009/5/26

الأزمة الاقتصادية الراهنة... بين

الاقتصاد المغلق والاقتصاد

9

2009/3/31

المفتوح

د. غسان ابراهيم

د. رزق الله هيلان

الأزمة الاقتصادية الراهنة

بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح

د. رزق الله هيلان

ليس ما أقدمه هنا محاضرة، لا في الأزمة الاقتصادية العالمية، ولا في الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح.

أستطيع فقط أن أبدي ملاحظتين على عنوان المحاضرة المقترحة من إدارة الجمعية.
الملاحظة الأولى الراهنة. والملاحظة الثانية

الملاحظة الأولى: حول الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح.

أولاً، من الناحية النظرية: ماذا يعني اقتصاد مغلق؟

وثانياً، من الناحية العملية، هل ثمة اقتصاد مغلق في تجربتنا السورية أو في تجربة بلدان أخرى منذ أقدم العصور وحتى يومنا الحاضر؟

أولاً- من الناحية النظرية، اقتصاد مغلق يعني بالنسبة لنا، إغلاق الحدود وإغلاق العقل وراء

سور حديدي يحمينا من أي تأثير خارجي، والعمل بما نمتلكه من موارد مادية ومعرفية

وعقلية وعلمية لبناء اقتصاد وبالتالي حضارة خاصة بنا أصيلة 100%. هل هذا ممكن؟ وإذا

كان ممكناً، فما تكلفته، وما هو الوقت اللازم له؟ أعتقد أن لا أحد يمكنه أن يسير بهذا المنهج المستحيل نظرياً وعملياً. يبقى أماننا تصور آخر هو أن نغلق على أنفسنا نصف إغلاق فنبدأ فوراً ببناء استطاعة علمية-تكنولوجية وطنية مستقلة ذاتياً ومعها وانطلاقاً منها أن نبني اقتصاداً صناعياً حديثاً، وهذا يقتضي تحديث بمعنى تجديد كل ثقافتنا وتقاليدنا وعلومنا باعتماد منجزات الحداثة الغربية لا محاكاة لها وإنما انطلاقاً منها ومن قدراتنا الإبداعية الخاصة. هذا الطريق كان ممكناً سلوكه في القرن التاسع عشر زمن النهضة العربية الحديثة وزمن انتشار الحداثة وبخاصة الثورة الصناعية الأولى في أميركا واليابان في النصف الثاني من القرن المذكور. لكن هل هو ممكن اليوم بعد نحو قرنين من ثورة صناعية مستمرة وصاخبة في الغرب بحيث صار الفارق العلمي والتقني بين الغرب وبيننا يقاس بالسنوات الضوئية؟ الجواب هو طبعاً بالنفي، هذا المنهج غير سالك أماننا إطلاقاً.

1- نستنتج نظرياً من هذا، أن اعتماد اقتصاد مغلق ولو بنسبة 50% أو ربما 20% هو أمر غير مقبول ولا ممكن.

2- يبقى أماننا منهج واحد لا غير هو اقتصاد مفتوح ولكن محمي استراتيجياً، بمعنى إقامة وحماية الصناعات الأساسية التكوينية، صناعات الاستطاعة العلمية التقانية الوطنية التي تسمح لنا بالمساهمة الفاعلة في بناء الحضارة العالمية التي نحن جزء منها، المساهمة فيها بقوانا المادية وبقوانا البشرية المجددة، الحديثة المتقدمة القادرة على الإبداع. إن تجنيد قوانا البشرية بكامل طاقاتها وتطويرها ببرامج تعليمية وثقافية علمية وأخلاقية

مستمرة وفي أن تكوين الصناعات المذكورة هو الطريق الوحيد أماناً. وقد سرنا فيه لحظة ثم غابت.

ثانياً: في التجربة التاريخية السورية: هل ثمة في تاريخنا السوري منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا تجربة واحدة يمكننا أن نصفها بالاقتصاد المغلق؟ مغلق بمعنى أنه معزول عن العالم المحيط، ومكتفٍ بذاته؟ الجواب هو النفي بكل تأكيد. فكل الحضارات التي نشأت على أرض بلاد الشام، هي بامتياز حضارات أساسها وقوتها المحركة التجارة والتبادل، تجارة السلع والخدمات وتبادل الأفكار والعلوم والمعارف والتقنيات وعلى أساسها وبتحريضها نشأت وتطورت الصناعات التقليدية التي صنعت مجد سوريا الاقتصادي.

حضارات بلاد الشام ككل ومكوناتها الجزئية، كمثل قرى بلاد الشام الأولى في الثورة النيوليتية، ثم الحضارات المدينية الأولى، ثم حضارات المدينة الدولة في العصر الأرامي-الكنعاني (الفينيقي)، ثم الحضارة الهلنستية-الرومانية، وحضارات تدمر، والبتراء والغساسنة والخميين، والحضارة العربية-الإسلامية وانتهاء بالحضارة العثمانية، جميعها دون استثناء حضارات تجارة وتبادل أساساً، وعليهما- على التجارة والتبادل- نشأت وتطورت جميع الأنشطة الاقتصادية والثقافية. وما كانت تجف منابع التجارة والتبادل لسبب ما كالحروب وتغير طرق التجارة على سبيل المثال حتى تتبعها الأنشطة الأخرى فتذبل وتختفي. السيطرة على طرق التجارة البرية والبحرية، أساس الاقتصاد المفتوح، هي قوة الحضارات السورية وعظمتها، والعكس صحيح تماماً، فما أن خسرت سورية البحر

وتحوّلت طرق التجارة البرية عنها باتجاه العراق ومنها إلى الشمال في أواخر العهد الأموي، حتى نوت دمشق وسورية ودخلنا عصرًا من الركود والاستنقاع، بينما تألقت بغداد وازدهر العراق.

حضارات تجارة وتبادل، اقتصاد مفتوح. لكن السؤال كيف، مفتوح على ماذا ولماذا؟ اقتصاد وتبادل مفتوحين يعني داخلين في منافسة حرة، أي منافسة بين أُنْدَاد، وفي الحقيقة كثيراً ما كان أجدادنا أكثر من أُنْدَاد، أسياد التجارة والنقل والاتصال والصناعة القديمة وأدواتها ووسائلها، ومن هنا إبداع الكتابة الأبجدية واختراع النقود المسكوكة، وازدهار صناعة السفن وتنظيم سير القوافل على الطرق البرية. وما أن تختل معادلة التجارة والتبادل، فيصير طرفاً قوياً وآخر ضعيفاً لسبب ما- اقتصادي، عسكري، ديموغرافي، أو غيره- حتى تختل كل المعادلة، فتصير التجارة استغلالاً وسيطرة للأقوى وتبعية وهواناً للأضعف وهي حالة التخلف التاريخي التي نعرفها. وهذا منطلق الاستعمار والسيطرة والاستغلال وما ينجم عنها من أزمات وصراعات وهدر ودمار.

** وإذا انتقلنا إلى العصور الحديثة، أي منذ النهضة الأوروبية ونشوء الرأسمالية في القرن السادس عشر، هل ثمة ما يمكن أن نسميه اقتصاداً مغلقاً أو اقتصاداً مفتوحاً؟

في عام 1535 عقدت اتفاقية معروفة باسم اتفاقية الامتيازات بين السلطان العثماني سليمان القانوني وملك فرنسا فرنسوا الأول. نصت هذه الاتفاقية على منح حقوق حماية كاملة (شبه

دبلوماسية) للفرنسيين من تجار وغيرهم للإقامة في الولايات العثمانية وممارسة أعمال التجارة وغيرها بحرية وتحت حماية السفارة الفرنسية وقناصلها. بالطبع نصت الاتفاقية على حقوق مماثلة للعثمانيين بحسب مبدأ المعاملة بالمثل، وفتحت أمامهم المدن الفرنسية للإقامة وممارسة الأعمال. لكن في الواقع جرت الأمور بحسب منطقها الخاص، أي في صالح الفرنسيين وحدهم الذين بلمح البصر جاؤوا إلى الموانئ السورية (اسكندرون، اللاذقية، طرابلس، بيروت، صيدا، حيفا، الخ.) وافتتحوا فيها مراكز تجارية (كانت تسمى "أسكلة"، ايشيل بالفرنسية وتعني سلالم) ومارسوا أعمالهم بكل حرية واطمئنان. ثم امتدت أعمالهم إلى المدن الرئيسية الداخلية، أنطاكية، وغيرها، وبخاصة حلب التي كانت مركزاً تجارياً رئيسياً بين العراق وسورية والمدن التركية في الأناضول.

في النصف الثاني من القرن إياه (السادس عشر)، وهو عصر نشوء الرأسمالية في أوروبا الغربية، نالت باقي الدول الأوروبية اتفاقيات مماثلة للاتفاقية الفرنسية فصار الاقتصاد العثماني كله أشبه بمستعمرة يسيطر عليها ويديرها التجار الغربيون بنوع من العقد الاستعماري، حيث يسيطر الاقتصاد الغربي ويتغذى على حساب شعوب المستعمرات التي غدت سوقاً لمنتجاته ومصدراً للمواد الأولية اللازمة له. وهذا ما يتضح بجلاء من جداول المستوردات والصادرات بين الطرفين. هكذا سار الاقتصاد العثماني ومنه الولايات السورية بخاصة في طريق التخلف، وازداد هذا فداحة في القرن التاسع عشر مع نشوء وانتشار الصناعة الحديثة في الدول الغربية ثم أميركا. بينما بقي الاقتصاد العثماني تقليدياً يعتمد على الأدوات الحرفية القديمة وغير قادر على التصدي للمنافسة الخارجية.

وعليه فقد اختفت معظم صناعاتنا الحرفية التي كان أجدادنا يفاخرون بها، اختفت تحت غزو السلع الصناعية الغربية المنافسة لها سعراً، وأحياناً جودة أيضاً. وتعبيراً عن هذه العلاقة جرى قول مشهور: "الفرنجي برنجي"

سؤال لا مندوحة من طرحه: لماذا لم تنتقل الصناعة الأوروبية إلى بلادنا، بينما انتقلت إلى أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) من ناحية، وإلى اليابان، من ناحية ثانية؟

كان اقتصادنا العثماني منفتحاً تماماً، تطبيقاً للنظرية الليبرالية السائدة والمطبقة علينا، فلماذا امتلأت بلادنا سلعاً استهلاكية مصنعة ومستوردة من الغرب، بينما بقيت شبه خالية من المصانع الحديثة حتى المصانع "مفتاح باليد" أي المصانع المستوردة جاهزة والمجهزة بالتكنولوجيا الصناعية الحديثة؟ وبالمقابل، لماذا حدث العكس فيما يخص أميركا الشمالية واليابان فتحولتا إلى بلدان صناعية تماثل البلدان الأوروبية؟

ولنتنقل الآن إلى عصرنا الراهن إلى مرحلة ما بعد حصولنا على الاستقلال.

في مرحلة أولى لم تدم أكثر من عقد من الزمن، كان اقتصادنا ليبرالياً محمياً بجدار جمركي لكنه لم يكن إطلاقاً اقتصاداً مغلقاً، امتلأت أسواقنا سلعاً استهلاكية وبعض المصانع الحديثة المستوردة مفتاح باليد أو ما شابه ذلك. في مرحلة ثانية، تدفقت على البلاد الأموال الغزيرة بالقطع الأجنبي، اعتمدنا اقتصادنا مخططاً وملأنا البلاد مصانع حديثة لإنتاج سلع استهلاكية ووسيلة، نسيجية وكيميائية وغيرها، لكن جميعها مصانع مستوردة على النمط السابق نفسه: مفتاح باليد بل زدنا خطوة أبعد إلى "إنتاج وتسويق باليد" حيث المصنع صار ما يشبه سفارة للاقتصاد المراكز الغربية. في مرحلة الثالثة، دخلنا عصر العولمة وسرنا بالانفتاح أكثر فأكثر،

وطبقنا برنامج إصلاح اقتصادي وتكليف هيكلي، ومنحنا ثقة كاملة وحرية واسعة للمشروع الخاص

في كل هذه المراحل الثلاث التي بلغ عمر مجموعها ما يزيد على نصف قرن، هل بنينا صناعة وطنية أو قومية، صناعة حقيقية، صناعة وسائل إنتاج تحررنا اقتصادياً من السيطرة الخارجية وبالتالي تستطيع أن تحررنا فعلاً من الاستعمار، كما فعلت اليابان أو كوريا مثلاً؟ هل بنينا استطاعة علمية تكنولوجية وطنية، وبخاصة قاعدة بشرية وقاعدة مادية متوافقة مع حاجات صناعة حديثة مستقلة قادرة على إعادة بناء وتطوير نفسها بنفسها؟ قاعدة تسمح لنا باستيعاب العلم والتكنولوجيا والصناعة وتسمح لنا بالابتكار والاختراع والإبداع؟

مفتوح دون حماية فعلية، هكذا كان الاقتصاد العثماني، فأصابته ضربات قاتلة لم يستطع ردها أو التخفيف من دمارها، فهل كان العقل منفتحاً أيضاً على ما يجري في العالم الأوربي القريب من اكتشافات وتحولات كبرى وتحديات وأخطار فيواجهها بجرأة ويتغير ويدفع إلى تغيير واقعه حفاظاً على حرته وأصالته أو أقله حفاظاً على ذاته من الهلاك؟ أم كان مغلقاً وراء سور منيع يلبثهم ذاته ويرفض الآخر، حفاظاً على "نقاوة" موهومة أو خشية وخوفاً من ضياع أو وهن؟

ما عسى أن يكون معنى عنوان المحاضرة إذن، وليس في تاريخنا كله، مهما صعدا في أعماق التاريخ وحتى إلى ما قبله وصولاً إلى الثورة النيوليتية، ليس فيه حالة واحدة يمكن وصفها بالاقتصاد المغلق؟ واليوم، أكثر من أي يوم مضى اقتصادنا مفتوح على كل الرياح، فهل هي حالة عقلنا أيضاً؟ هل نشارك العالم الحديث بما تجتاحه، واقعاً وعقلاً، من ثورات علمية وتقنية وثقافية؟ العالم المحيط يغلي بالتغيرات، يجتاحنا، فكيف يبقى عقلنا معزولاً، مغلقاً؟

الملاحظة الثانية وهي الأهم: حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

من قراءة الأخبار والتحليلات، يبدو أن الأزمة الحالية التي تجتاح العالم، تتداخل فيها أنواع مختلفة من الأزمات، مالية، نقدية، اقتصادية دورية قصيرة (حوالي 5 أعوام) ودورية طويلة (كوندراييف، مداها نحو 50-60 عاماً)، ودون أن ندرك بالضبط، أقله استناداً إلى الإعلام المنشور عنها، حقيقتها، أسبابها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، النفسية، وغيرها. ما خلفها من عفوية أو من إرادة أو توجيه وتحريض.

أهي مجرد فقاعات مالية ناجمة عن تضخم البورصة وأنواع المضاربة فيها، أو عن أنواع الفساد الكبير وعدم الشفافية في إدارة المصارف والشركات منها التي أعلنت فسادها وإفلاسها والأخرى التي ابتزت الخزينة الأميركية وغيرها لإنقاذها؟

أم هي أزمة دورية عابرة متوسطة أو طويلة المدى من نوع أزمات كوندراييف التي يبلغ مداها بمختلف مراحلها نحو 50-60 عاماً، وفي الحالتين هي أزمة اقتصادية دورية مدروسة ومعروفة تحتاج معالجتها إلى سياسات معروفة أيضاً أو لا تحتاج إلى أي معالجة بل على العكس فإن أي تدخل من قبل الدولة في سيرورتها الطبيعية يكون ضاراً ومخالفاً لمبادئ النظرية الليبرالية، لأن "اليد الخفية" كفيلة وحدها بتصحيح أسباب الخلل وإعادة المياه إلى مجاريها، والأحوال إلى أفضل ما كانت عليه، في حين أن أي تدخل إرادي يعطل عمل هذه اليد السحرية ويزيد في طينة الأزمة بللاً؟ أليس هذا ما يزعمه الليبراليون؟

أو هي التعبير البارز عن أزمة الحداثة الغربية، أزمة الحضارة الغربية برمتها؟

ما أثار شكوكي وطرح أمامي السؤال الخطير بمناسبة هذه الأزمة وأرقامها الفلكية وامتدادها على أكبر مصارف وشركات ومؤسسات النظام الرأسمالي، هو: كيف يمكن أن يحدث كل هذا عفواً وخلال عامين أو ثلاثة دون أن تتمكن كل مؤسسات الرقابة والمراكز العلمية، الحكومية والخاصة، وهي تمتلك إمكانات هائلة علمية وتمويلية، دون أن تتمكن من رصدها في الوقت المناسب وضبطها أو تحجيمها؟ كيف يمكن أن تتبخر بين ليلة وضحاها أموال فلكية، ومن أين أتت هذه الأموال وإلى أين أخذتها الأزمة، ومن المستفيد الأخير منها، ومن الخاسر الأكبر. كثير من هذه الخسائر وقعت على عاتق بلدان النفط العربي، تريليونات الدولارات النفطية المتراكمة في البورصات بأوراق مالية مختلفة، تبخرت وذهبت هباء.

ولكن المفارقة المضحكة-المبكية والأكثر مأساوية هو ما يجري في بلداننا العربية وفي البلدان الفقيرة. فشعبنا تدفع مرتين ثمن الأزمة. المرة الأولى هي عندما يشفط الأثرياء الفوائض الاقتصادية ويهربونها إلى المصارف الغربية، والمرة الثانية عندما تحدث الأزمة وتتبخر تلك الأموال. في الحالتين يفقد المنتجون أي عامة التشغيل الذين ينتجون هذه الأموال ويصادرها المستغلون، يخسرون من دخولهم المحدودة بسبب الغلاء والفساد وبالتالي يدفعون ثمن الأزمة. وسائل الإعلام لا تنشر إلا نادراً معلومات حول خسائر البلدان الفقيرة. عن مصر مثلاً علمنا في خبر بتاريخ 27-1-2009 أن البورصة المصرية انهارت لكن كم خسرت بالضبط لا نعلم، ربما 100مليار أو أكثر. لكن ثمة معلومة تقول إن المصارف المصرية حتى شهر إيار 2008 فقدت 45 مليار دولار من أرصدها الموظفة في الأوراق المالية والنقدية في البورصات الغربية وهذه الأرصدة تبلغ 131مليار دولار، وخبر آخر يقول إن الأمير وليد بن طلال فقد

4مليارات. فكم فقد الأثرياء العرب في البلدان العربية الفقيرة، الجزائر، المغرب، اليمن، سورية الخ.؟ ما ينطبق على مصر ينسحب على معظم البلدان الفقيرة التي تستجدي المعونات المالية من المصارف والدول الغربية بينما أموالها ذاتها توظف في المصارف الغربية؟

ثم أن هذه الأزمة لها سوابق كثيرة. بدءاً بالأزمة الكبرى في ثلاثينات القرن الماضي والتي كادت أن تؤدي بالنظام الراسمالي كله، لولا أن صدف على رأس الحكومة الأميركية رجل كبير وجريء هو روزفلت الذي بشعبيته الواسعة أن يقر برنامج المعروف نيو ديل وإنقاذ البلاد من الكارثة التي كان من نتائجها أيضاً انتصار الفاشية والنازية وتفجر تناقضات النظام الرأسمالي في الحرب العالمية الثانية. هذه لأزمة وسبابها ونتائجها أشبعت تحليلاً ودرساً، فكيف لم يستفد منها النظام الذي يزعم أنه النظام الأفضل والكلي القدرة وقد اخذ على عاتقه مسؤولية البشرية كلها؟ ثم كانت الأزمة النقدية في مطلع عقد السبعينات، ومليارات الدولارات المتراكمة في المصارف الأوروبية، و بروز ظاهرة الدولار الأوربي، وتخفيض سعر الدولار وحروب نقدية بين الدول الرأسمالية وتعويم العملات وإنهاء نظام بريتن وودز، وتفجر أزمة اقتصادية امتدت حتى العقد التاسع. وكانت الأزمة المالية عام 1987، وأزمة الرهن العقاري في عام 1991-1992 في الولايات المتحدة ذاتها، وأزمة النمر الأسيوية في أعوام 1997-1999 التي كلفتها كل ما جمعه من أموال نقدية خلال عقود والتي امتدت إلى أميركا اللاتينية وروسيا.

يقول الاقتصادي الأميركي الشهير جوزيف ستغلتس في مقابلة تلفزيونية بتاريخ كانون الأول 2008، إن العالم خسر جراء الأزمة ما يعادل تكلفة الحرب الأميركية على العراق، فهل يعني بذلك أن العالم كله مفروض عليه تمويل حرب أميركا على العراق؟ وإذا كان ذلك فكم دفعت

البلدان العربية لتغطية تكاليف هذه الحرب وتدمير الشعب العراقي؟ يا لها من مفارقة، من مأساة أليمة .

كل تلك الأزمات المتكررة وهي تجارب مأساوية مفروضة على الشعوب، ألم تكن كافية لأخذ الدروس والعبر وتفادي أزمات تالية؟ وهل المؤسسات والشركات الرأسمالية وكل منها بحجم دولة متوسطة هي بهذا الغباء بحيث تكون عاجزة حقاً عن تفادي الخسائر الهائلة؟ من هنا نشأت في ذهني أسئلة حائرة لم أجد لها جواباً شافياً في المعلومات الغزيرة التي تغرقنا بها شركات الإعلام العالمية شبه الاحتكارية، لكنها في آن تحرمنا من المعلومات اللازمة لتكوين رأي حقيقي دقيق عن الأزمة:

1- إما أن تكون المؤسسات الأميركية والأوروبية عاجزة حقاً عن فهم النظام الرأسمالي وإدارته بعقلانية وبالتالي تفادي مثل هذه الأزمات أو أقله السيطرة عليها وضبطها في حدود والتقليل من نتائجها الكارثية وبخاصة نتائجها على البلدان الفقيرة. وهذا يصعب تصديقه نظراً للإمكانات الهائلة العلمية والتقانية والمالية التي تمتلكها وتتصرف بها بكل حرية.

2- أو أن تكون الأزمات والحروب وما ينجم عنها من كوارث ومآسٍ قدر مكتوب في قلب النظام الرأسمالي. وهو ما سيقود حتماً إلى الانهيار النهائي للنظام وحلول الاشتراكية محله، وهذا ما يتفق مع التحليل الماركسي لهذا النظام.

3- أو أخيراً أن تكون ثمة مؤامرة خبيثة يحبك خيوطها بسرية تامة أسياد النظام المالي لشطف الفوائض المالية العالمية وبالتالي ضمان سيادتهم المطلقة على النظام العالمي الاقتصادي

والسياسي. ونتيجة ذلك الواضحة هو تزايد الثروة عند الأثرياء واتساع الهوة بينهم وبين الفقراء داخل كل بلد، من ناحية، وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، من ناحية ثانية.

قد يكون أحد أهداف هذه المؤامرة ما نلاحظه من شفت الفوائض المالية من البلدان غير الغربية لمنعها من اللحاق بقطار التقدم الغربي، وهذا ما تؤكد دراسات عديدة فيما يخص الأزمة المالية، المفتعلة على ما يبدو، أزمة 1997-1999 ضد كوريا والنمور الآسيوية، مما يؤكد أطروحة "نهاية التاريخ" لمستشار الأمن القومي الأميركي فوكوياما، وأطروحة صراع الحضارات التي بشر بهار هنتينغتون، مستشار الأمن القومي الأميركي هو الآخر، في أعقاب انهيار البلدان الاشتراكية السابقة وانتهاء الحرب الباردة.

أطروحة المؤامرة هذه مرفوضة رفضاً قاطعاً في الدول الغربية، لكن بعض الباحثين الغربيين اليساريين يؤكدونها. على سبيل المثال لا الحصر دراسة للباحث الكندي، أستاذ الاقتصاد في جامعة أتوا الحكومية، وصاحب كتاب "عولمة الفقر" المترجم إلى العربية، ميشيل سوشودوفسكي، في دراسة عن الأزمة الاقتصادية الحالية، بتاريخ 16-10-2008، وبعنوان: "الأزمة الاقتصادية الأكثر خطورة في العالم الحديث"، حيث يكتب ما يلي:

"الانهيار المالي في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2008، ليست نتيجة ظاهرة

اقتصادية دورية.

إنها نتيجة محسوبة لسياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية، وقد نظمتها

الخزانة الأميركية بالتعاون مع البنك الفدرالي الأميركي".

ويضيف:

" إن "خطة الإنقاذ"(The Bailout) التي وضعتها وزارة الخزانة الأمريكية

لا تشكل "حلاً"

للأزمة. إنها في الحقيقة على العكس تماماً : إنها تثير المزيد من التخبط.

إنها تخلق تركيزاً

للثروة لا سابق له وهذا بدوره يساهم في تعميق الفوارق الاقتصادية

والاجتماعية داخل الأمم وفيما بين الأمم"

في منتدى دافوس كانون الثاني عام 2009، "يتفق المشاركون على أن الليبرالية أياقت استخدام

الامتيازات التي حصلت عليها طيلة العقود الماضية ولم تلتزم معايير وأخلاقيات العمل

الاقتصادي في الشفافية والصدقية، مما أدى إلى تحويل الأرباح التي ترتفع سنو بعد سنة بشكل

غير عاديين تحويلها إلى كرة ثلج هائلة هوت على رؤوسنا جميعاً"، ورغم الخسائر الفلكية

وبرنامج الإنقاذ، فقد وزعت المصارف في الولايات المتحدة مكافآت لمديريها وموظفيها في عام

2008 مبلغ يزيد على 18 مليار دولار، وفي عام 2007 وزعت مبلغ يقارب 33 مليار دولار،

مما أثار غضب الرئيس الأميركي المنتخب أوباما!!

أما مناهضو العولمة المجتمعون في دافوس وجنيف فقد طالبوا بمحاكمة هؤلاء المسؤولين عن

الأزمة بدلاً من تبريرهم ومكافأتهم.

وحول نتائج الأزمة، يقدر الاقتصادي الأمريكي الأستاذ في جامعة هارفرد، أنها ستكون كارثية:

1- انهيار الدولار، 2- أزمة سياسية واجتماعية في اتلولايات المتحدة، 3- حرب الولايات

المتحدة بمشاركة إسرائيل على إيران، 4- تضخم عالمي متزايد، 5- إنكسار سيرورة العولمة

الاقتصادية ، 6- بروز تكتلات سياسية قارية وإقليمية، 7- إعادة توازن قيم الموجودات

العالمية

لكن لماذا نذهب إلى بعيد، وقد أعطانا زميلنا الدكتور أيمن الميداني هنا في هذه الندوة في

محاضراته بتاريخ 3-3-2009 دراسة علمية مركزة أهنته عليها، حيث ذكر لنا في المقدمة

أسباب الأزمة ثم نتائجها. أدعوكم إلى إعادة قراءتها والتأمل فيما وراء السطور، فالدكتور

الميداني كباحث علمي متخصص في المسائل المصرفية والمالية رفيع المستوى لا يورد الكلام

جزافاً وإنما يقف عند التحليل الموثق تاركاً للقارئ أن يقرأ ويستنتج بنفسه. أمامي نص

المحضرة التي وزعت عليكم في حينها، وسأتلو على مسامعكم بعض فقرات من الأسباب (ص

3و4) والنتائج (ص5و6) الواردة فيها:

أسباب الأزمة: فقرة أولى، ثم فقرة رقم 1؛ فقرة رقم 2، بعض الفقرة 3؛ فقرة رقم 5 و 6

نتائج الأزمة: فقرة أولى، فقرة رقم 9 (ص6)

تأثيرها على دول العالم (ص7): فقرة رقم 2 و 3 و 5